ابو زهري: بيانات المقاطعة تحمل اسماء فصائل وهمية.. وفتوى التحريم «وجهة نظر»

خلافات وجدل داخل «حماس» حول شرعية المشاركة في الانتخابات التشريعية

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

تشهد حركة المقاومة الاسلامية «حماس» حالة من الصراع على خلفية قرار الحركة المشاركة في الانتخابات التشريعية المرتقبة، ووزع احد اجنحة الحركة بيانا امس في الضفة الغربية وقطاع غزة ينتقد مشاركة الحركة ومشككا في شرعية قيادتها السياسية الحالية.

وانتقد البيان الذي حمل توقيع «جناح عبد الله عزام» والمعنون باسم حركة المقاومة الاسلامية «حماس» في فلسطين ووصلت نسخة منه لـ«القدس العربي» قرار قادة الحركة السياسيين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من الشهر الجاري كونها تجري تحت سقف اتفاقات اوسلو وبما يخالف مبادئ الحركة.

وجاء في البيان ان «حماس بريئة من قادتها المرشحين في القائمة والدوائر وبرنامجهم الانتخابي الذي يتنافى مع ثوابت الحركة ولا يمت لها بصلة» وفق نص البيان. وحمل البيان على قادة الحركة في الخارج مثل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة وموسى ابومرزوق ومحمد غوشة ومحمد نزال، واشار الى فشل بعض الاجنحة في الحركة باقناع القيادة الحالية لحماس بعدم المشاركة في الانتخابات التشريعية كونها لا تختلف عن تلك التي جرت في عام 1996 ورفض المشاركة فيها بحجة انها محكومة باتفاقات اوسلو.

كما وزع بيان اخر معنون باسم «حماس» يحرم المشاركة في الانتخابات استنادا الى فتوى اصدرها احد قادة الحركة السابقين.

وقال القيادي السابق في «حماس» الشيخ أحمد نمر وهو أحد أبرز قادة الحركة في جنوب قطاع غزة إن لديه فتوى تحرم المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة سواء ترشيحا أو انتخابا.

وقال نمر في الفتوى التي وزعت على وسائل الاعلام «إنها حرام شرعا» وانتقد بشدة مشاركة حماس بها قائلا «لم تختلف الظروف الان عن انتخابات 1996 وإنها جميعها تقع تحت سقف أوسلو، ثم أين شرعية المقاومة وأولويتها لتحرير فلسطين في برنامج الحركة الانتخابي؟».

وتعتبر التيارات المعارضة داخل حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية هي الخطوة الاولى في انهيار الحركة «وستكون مدخلا لدخول سياسة التفاوض والانزواء تحت لواء اوسلو».

من جهته اكد محمود الزهار القيادي في «حماس» امس أن «أوسلو» انتهى قانونياً منذ اعادة احتلال اسرائيل لغالبية الاراضي التي أدعت إنسحابها منها واستبدل هذا الاتفاق بخارطة جديدة ـ خارطة الطريق وعليه، فلا يوجد شيء الآن أسمه « أوسلو» حتى نتمسك به ونحوله الى ثابت وطني.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس اعلن امس الاول ان الانتخابات التشريعية الفلسطينية محكومة باتفاقات اوسلو.

الا ان «حماس» نفت على لسان الناطق باسمها سامي ابوزهري امس وجود انشقاق في الحركة. واعتبر فتوى تحريم مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية «وجهة نظر»، مشددا على انه لا يوجد في الحركة جناح عسكري غير كتائب عز الدين القسام.

واضاف ابو زهري لـ«القدس العربي» ان «كتائب الشهيد عبد الله عزام، اسم وهمي وليس للحركة اجنحة الا كتائب عز الدين القسام» الجناح العسكري للحركة، مشددا على ان قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية اتخذ بالتشاور ما بين عناصر وقادة الحركة سواء في الداخل او الخارج.

واشار ابو زهري الى وقوف بعض الجهات الفلسطينية وراء البيانات التي وصفها بالمشبوهة وانه سيتم قريبا الاعلان عن الاشخاص الذين عملوا على توزيعها.

هذا واعلنت حماس امس عن تمكنها من ضبط أحد الضالعين في عملية توزيع البيان الذي يحمل اسم «عبد الله عزام».

وقال المتحدث باسم حماس في خانيونس الدكتور صلاح البردويل «في محاولة للنيل من سمعة حركة حماس، ومحاولة لتشويه صورة قائمة ـ التغيير والإصلاح ـ فقد نما إلى علم حركة حماس في مدينة خانيونس أن ثمة جهات انتخابية، تعد مخططا لضرب سمعة هذه الحركة ومرشحيها في المحافظة عبر سلسلة من الأكاذيب التي تطلقها من خلال بيانات موجهة لشخصيات محددة، من أجل استهلاك وقت الحركة وقائمتها في الدفاع عن النفس ورد هذه الأكاذيب».

واضاف انه تم ضبط أحد الضالعين في عملية توزيع البيان الذي يحمل اسم «جناح عبد الله عزام»، وقد اعترف على من أرسله، وقد اكتفت الحركة بتوثيق هذه الحادثة، ومن ثم تسليم هذا الشاب إلى أهله، على أن لا يتكرّر مثل هذا الأمر.

وحذرت الحركة من انتشار ظاهرة البيانات المزورة التي تحمل توقيعها، وقال بيان للحركة وزع على شبكة الإنترنت «إنّ نشطاء في حركة «فتح» يقومون بتوزيع بيانات مزوّرة تحمل توقيع الحركة بهدف تشويه سمعتها والتأثير على أدائها الانتخابي».

وأكّدت حماس أنّ بياناتها تصدر عادة بطرق معروفة ومن خلال عناوين واضحة وأنّ عناصرها وكوادرها هم المسؤولون عن توزيع كلّ ما يصدر عنها من بيانات وليس الآخرون.

مؤيدون لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» يجوبون شوارع غزة ترويجا للانتخابات التشريعية (اف ب)

قوات الاحتلال تغتال زعيم حماس في طولكرم والحركة تتهم اسرائيل بنسف التهدئة وتؤكد انها سترد قريبا

■ طولكرم ـ رويترز: قام الجيش الاسرائيلي امس الثلاثاء باغتيال القيادي في «حماس» ثابت صلاح الدين عيادة، قائد كتائب عزالدين القسام الجناح العسكري للحركة في طولكرم.

ونقلت وسائل اعلام اسرائيلية عن مصادر عسكرية قولها ان جنودا اسرائيليين من وحدة «نحشون» الخاصة حاصروا فجر امس بيتا في طولكرم كان صلاح الدين عيادة الذي وصفه بأنه «مطلوب كبير» موجودا فيه.

ودار اشتباك بالاسلحة النارية بين صلاح الدين والجنود الاسرائيليين اسفر عن استشهاد القيادي في حماس واصابة جندي اسرائيلي بجروح طفيفة. وقال شهود ان الجنود حاصروا مبنى كان يختبئ به ثابت عيادة (26 عاما)

واتهم رفعت ناصف، الزعيم السياسي لـ«حماس» في طولكرم اسرائيل بالسعي الى نسف التهدئة ولمح الى الانتقام.

وقال لرويترز «هذه الجريمة ارتكبت في وقت تتقيد فيه حماس بحالة التهدئة. الهدف هو نسف التهدئة. لن نبقى صامتين» والرد «قادم لا محالة».

ودانت السلطة الفلسطينية اغتيال القيادي العسكري ثابت صلاح الدين عيادة على يد الجيش الاسرائيلي، معتبرة ان اسرائيل تصعد من انتهاكاتها للاراضي الفلسطينية خلال فترة الاستعدادات للانتخابات التشريعية، وقال رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع للصحافيين قبل اجتماع مجلس الوزراء الفلسطيني في رام الله «ندين بشدة الانتهاكات الاسرائيلية اليومية في الاراضي الفلسطينية التي تصاعدت خلال الحملة الانتخابية».

واضاف «ان الجيش الاسرائيلي اغتال اليوم (امس) احد قادة حماس في طولكرم. ندين هذا الحادث ونعتبره جريمة تهدف الى تصعيد الاوضاع». وتابع «ان الجيش الاسرائيلي ارتكب مجزرة قبل يومين في نابلس ويواصل الاعتقالات والاغتيالات والاقتحامات. كل هذه الممارسات الاسرائيلية التصعيدية ندينها ونرفضها». وكانت فلسطينية وابنها قتلا فجر الاحد عن طريق الخطأ برصاص اطلقه جنود اسرائيليون اثر تعرضهم لاطلاق نار من منزل المرأة في منطقة نابلس في شمال الضفة الغربية. وقال قريع «نطالب اسرائيل بالتوقف عن هذا التصعيد»، مضيفا «طالبنا المجتمع الدولي وخصوصا الاتحاد الاوروبي بالتدخل لوقف الانتهاكات الاسرائيلية وهم تفهموا مطالبنا بضرورة ازالة الحواجز وتسهيل العملية الانتخابية الفلسطينية». واوضح «ان كل انظارنا وجهودنا متجهة الى ضرورة انجاح المسيرة الديمقراطية الفلسطينية وخصوصا يوم الاقتراع».

واوضح «ان اجتماع الحكومة اليوم سيناقش تحضيرات الاجهزة الامنية الفلسطينية لحماية صناديق الاقتراع وتوفير اجواء انتخابية سليمة وديمقراطية وشفافة تعكس الصورة الحقيقية للشعب الفلسطيني».

فلسطينيات يبكين الشهيد ثابت صلاح الدين عيادة، قائد كتائب عزالدين القسام الجناح العسكري لحماس في طولكرم الذي اغتالته قوات الاحتلال الاسرائيلي (رويترز)

هددت المواطنين بالقتل اذا توجهوا الى صناديق الاقتراع

«شهداء الأقصى» تتلف ملصقات انتخابية بخانيونس وتعتزم إفشال الانتخابات في نابلس

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

هددت كتائب شهداء الاقصى الجناح العسكري لحركة «فتح» امس الثلاثاء في محافظة نابلس شمال الضفة الغربية بأنها ستفشل وتعرقل اجراء الانتخابات التشريعية المرتقبة، كما ترافق ذلك مع قيام مجموعة مسلحة مساء الليلة قبل الماضية بأعمال شغب واتلاف ملصقات الدعاية الانتخابية في خانيونس بقطاع غزة.

وأفادت المصادر الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني قيام مجموعة مسلحة بإطلاق الرصاص في الهواء بمدينة خان يونس جنوب القطاع مساء الليلة قبل الماضية، وأغلقت المحال التجارية في شارع جلال وسط المدينة، وقامت بإتلاف الملصقات الدعائية لمرشحي انتخابات المجلس التشريعي التي ستعقد في الخامس والعشرين من كانون الثاني الجاري. وقامت المجموعة المحسوبة على كتائب شهداء الأقصى في مدينة خانيونس بتنظيم مسيرة مسلحة وسط المدينة احتجاجاً على إصابة احد عناصرهم برصاص حراس مكتب التعبئة والتنظيم في غزة ظهر امس الاول.

وقال المتحدث باسم المجموعة جبريل أبو عنزة لقد قمنا بزيارة لمكتب التعبئة والتنظيم في غزة لمبايعة قائمة حركة «فتح» ومرشحيها في الدوائر، ومناقشة بعض القضايا التنظيمية، ولكننا فوجئنا بإطلاق الرصاص بشكل مباشر على عناصر الكتائب المتواجدين خارج المكتب من قبل حراسه الذين منعونا من مقابلة أي من مسؤولي الحركة.

وأفاد أبو عنزة ان عنصراً منهم وهو احمد رشوان اصيب بجراح خطيرة، وحملت كتائب الأقصى عبد الله الإفرنجي عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ووزير الداخلية الفلسطينية اللواء نصر يوسف المسؤولية الكاملة عن الحادث وتداعياته.

ومزق المسلحون العديد من الملصقات الدعائية للمرشحين والكتل الانتخابية في وسط المدينة احتجاجاً على إطلاق الرصاص وإصابة زميلهم.

وجاء تمزيق الملصقات الدعائية في خانيونس قبل ان تعلن كتائب «شهداء الأقصى»، والمحسوبة على حركة «فتح» في مدينة نابلس امس أنها ستلغي الانتخابات التشريعية القادمة. وقال علاء سناكرة قائد الكتائب في مخيّم بلاطة للاجئين الفلسطينيين «السلطة وفتح وحماس لم يعملوا شيئاً للشعب الفلسطيني، ففي كلّ يوم تقع الاجتياحات، والاغتيالات ولا أحد يوفر الحماية لهذا الشعب، فعلى أي أساس نريد انتخابات».

وهاجم سناكرة حركتي حماس وفتح، متّهماً إياهما سواسيةً بأنّهما تبحثان عن المصالح الشخصية، وقال «تبحثان عن الكراسي، ولم تحقّقا أيّ تقدم للشعب الفلسطيني، بالعكس الاحتلال يزيد من ضرباته المؤلمة يوما بعد يوم»، معتبراً أن الانتخابات هي مخدر للشعب الفلسطيني.

وأضاف مبرّراً عزمه على إلغاء الانتخابات التشريعيّة بأنّ السبب الحقيقي من وراء إلغاء الانتخابات هو أنّ المرشحين والسلطة يلعبون في الوقت الضائع، معتبرا أنّ هذا «ليس وقت انتخابات»، مضيفا «من المهم أن نعمل من أجل الثوابت، وعندما نشعر بالأمن والأمان سننادي بالانتخابات، وحتى أبو مازن فقد نسي أبو عمار ونسي مبادئه، ولذلك فإنّ خيارنا كان وما زال المقاومة والبندقية» على حدّ قوله، وانتقد حركة حماس لدخولها التشريعي، مع أنها الفصيل الوحيد الذي كان يصر على المقاومة، وانتقد كذلك أي محاولة لأي فصيل آخر لإجراء الانتخابات، منوهاً إلى أن ذلك يعني البحث لكلّ فصيل عن مصلحته الشخصية. وقد وجّهت «شهداء الأقصى» في المدينة إنذاراً تهديدياً إلى المواطنين من التوجّه إلى صناديق الاقتراع، مهدّدة بقتلهم إن فعلوا ذلك، وقد توجّهت مجموعة مسلحة من الكتائب إلى إحدى القاعات بمدينة نابلس كان بها مرشحون وأمرتهم بالخروج من القاعة، وعدم إجراء أيّ مظهر من مظاهر الدعاية الانتخابية. من جانبه اعتبر الشيخ ياسر منصور، مرشّح حركة حماس عن قائمة الوطن، أنّ هذا الأمر يُعدّ من باب الفوضى والانفلات الأمني، مطالباً السلطة بأن توقف كلّ هذه المظاهر الانفلاتية، وأنْ تتخذ دورها بشكل جدي، وأن يتم التراجع عن هذا الكلام الذي تتقوّل به «شهداء الأقصى».

ورأى منصور أنّ الحل لمثل هذه الأزمة هو إجراء الانتخابات الفلسطينية في موعدها، والتي على أساسها سيتمّ إرجاع الحقوق لأصحابها.

وقال منصور «أتصور أنّ هذه الحركة ـ كتائب شهداء الاقصى ـ محسوبة بالنهاية على السلطة، والمفروض أن تضع لها حداً».

محكمة اسرائيلية تبرئ مستوطنين من تهمة الاعتداء على فلسطينيين رغم اعترافهم بالجريمة

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

افادت صحيفة (هآرتس) الاسرائيلية في عددها الصادر امس الثلاثاء ان محكمة الصلح في مدينة كفار سابا برأت امس الاول زعيم الحركة الاستيطانية المتطرفة «شبيبة التلال» افري ران (50 عاما) من تهمة الاعتداء على فلسطينيين من قرية يانون والتسبب باصابتهم اصابات بليغة، على الرغم من اعترافات المتهم نفسه بالتهم المنسوبة اليه، كما تبين من قرار المحكمة ان القاضية نافا بخور، التي نظرت في القضية قررت تبرئة متهمين اخرين يدعيان العاد زيف ويسسخار ماندل، واكتفت بادانة المتهم الرابع في القضية، وذلك بناء على صفقة وقعت بين النيابة العامة الاسرائيلية ومحامي الدفاع عن المستوطنين.

وتابعت الصحيفة قائلة ان ران قد استوطن في بؤرة استيطانية جفعات عولام بالقرب من مستوطنة ايتمار، والمصنفة اسرائيليا بأنها غير قانونية. وجاء في لائحة الاتهام انه في العشرين من اذار (مارس) من العام الماضي، حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحا، سافر المتهمون الاربعة في بسيارة من مستوطنة ايتمار باتجاه قرية يانون، وفي الطريق قاموا بالاعتداء على كل من الراعي عامر ابو شحادة وخضر ابو هنية الذي كانا يفلح ارضا تابعة له.

وجاء ان المتهمين طاردوا احداهما حتى سقط ارضا ثم قاموا بضربه وركله بأرجلهم في جميع انحاء جسمه، في حين قام احد المتهمين بضرب الثاني بكعب بندقيته على وجهه ورأسه مما ادى الى اصابته بجروح بليغة. كما قام المتهمون بتخريب جرار زراعي يعود للمزارع ابو هنية.

وكتبت قاضية المحكمة في قرارها ان احد المشتكين بالغ في وصف اصابته، بما فيها التورم في وجهه والالم الذي لحق به والنزيف الذي اصابه، وانه لم يتم احضار اي دليل مادي على حدوث تخريب في الجرار الزراعي، على حد تعبيرها في قرارها الذي اصدرته.

واشارت القاضية الى نزاع على قطعة ارض بين المشتكين وافري ران، مع العلم انه يستوطن في بؤرة استيطانية على ارض فلسطينية.

اما فيما يتعلق باعترافات المتهم بالتهم المنسوبة اليه، فقد اشارت القاضية الى انها قبلت ما اسمته تفسيرا لاعترافه بزعم انه اخذ المسؤولية على عاتقه في محاولة للدفاع عن المتهمين الذين يعملون في مزرعته الاستيطانية. واضافت القاضية ان المشتكين الفلسطينيين بالغوا كثيرا في وصف الاحداث التي تعرضوا لها، وبالغوا ايضا في وصف الاصابات التي تعرضوا لها بسبب الاعتداء، علاوة على ذلك، جاء في قرار القاضية بخور، ان النيابة لن تعرض امام المحكمة ادلة وبينات كافية لكي تتم ادانة المتهمين بالتهم الموجهة اليهم، ووجهت سهام نقدها الى تصرفات النيابة في هذه القضية، كما افادت صحيفة (هآرتس).

واكدت الصحيفة ان النيابة العامة الاسرائيلية اعلنت انها لن تقدم استئنافا على القرار القاضي بتبرئة المستوطنين الى المحكمة المركزية في تل ابيب، الامر الذي يقطع الشك باليقين بان العنصرية تغلغلت بشكل واضح وفاضح الى القضاء الاسرائيلي الذي يتباهى امام الرأي العام بأنه نزيه للغاية.

«فتح» تستجمع قواها وتكثف حملتها استعدادا لانتخابات فاصلة

غزة ـ من صفاء كنج:

استنهضت حركة «فتح» قواها بعد فترة تردد تخللتها شكوك حول تنظيم الانتخابات التشريعية بسبب انقسامات داخلية في الحركة وتدهور الوضع الامني، لتخوض معركة فاصلة امام «حماس» التي سجلت شعبيتها تقدما، قبل اسبوع تقريبا من الانتخابات.

ويقول المحلل السياسي هاني حبيب «بعد فشل محاولات التأجيل وبعد موافقة اسرائيل تحت الضغوط الامريكية على مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية، لم يعد امام «فتح» سوى استجماع قواها للفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد المجلس التشريعي» الذي كانت تهيمن عليه.

ويضيف «ما نشهده من تنشيط لماكينة فتح الانتخابية تعبير عن قناعة بان الانتخابات يمكن ان تشكل مخرجا من الأزمة عبر اعادة تجميع صفوف الحركة» التي تعاني من انقسامات بين الحرس القديم والكوادر الشابة الداعية الى التغيير.

ويقول مسؤول في حركة فتح طلب عدم الكشف عن اسمه ان «الازمة الداخلية كانت السبب الرئيسي وراء التأخير في خوض الحملة، لكن استطلاعات الرأي الاخيرة التي بينت تراجع شعبية الحركة وحدت الرافضين والقابلين الذين باتوا يشعرون بأهمية المعركة القادمة».

وبدلا من الدفاع عن «حزب السلطة» الذي يتم تحميله مسؤولية الفساد والفلتان الامني، بات مرشحو «فتح» يعترفون بوجود اخطاء منتقلين الى الهجوم على حماس منافستهم الرئيسية. حتى ان ابرز مرشحي «فتح» في قطاع غزة سمير مشهراوي دعا الاثنين «حماس» الى مناظرة متحديا الحركة الاسلامية ان تعرض برنامجا لتغيير الواقع السياسي بعد ان اعلن احد مسؤوليها انها افضل من يتفاوض مع اسرائيل.

ويقول هاني حبيب ان «فتح انتقلت الى الهجوم، لكن للاسف، لا رموز قوية في قائمتها الرئيسية بخلاف رئيس القائمة مروان البرغوثي (المعتقل في اسرائيل) وبعض الاسماء المحدودة، اما الباقون فمن الكوادر النشطة لكن غير المعروفة جيدا لاعضاء فتح او المواطنين».

ويضيف «وفي الدوائر هناك «النجم» محمد دحلان الذي تشير التوقعات الى انه قد يكون الاول في دائرته خان يونس جنوب قطاع غزة، متقدما على مرشحي حماس، اما الباقون فينظر اليهم الجمهور بشكل سلبي بسبب تجربتهم في المجلس السابق».

وتخاض الانتخابات بنظامي القائمة النسبية والدوائر.

وكثف «قائد الانتفاضة» مروان البرغوثي البيانات التي تدعو الى الالتفاف حول «فتح» مع التزام بالتغيير وانهاء الفساد، اما دحلان الذي يوصف بانه «الرجل القوي» في قطاع غزة، فاختار تكثيف الهجوم على «حماس» محذرا من ان فوزها سيمهد لعصر «ظلامي» و«قمع للحريات» مما اثار ردودا غاضبة من جانب مسؤوليها.

واعتبر دحلان، المسؤول السابق لجهاز الامن الوقائي، في لقاء انتخابي حاشد في رام الله في الضفة الغربية الاحد ان الانتخابات تشكل «الطلقة الاخيرة» لفتح يجب اطلاقها «في صناديق الاقتراع» وتناسي الانقسامات وتأجيل المساءلة.

ويقول المحلل صلاح عبد الشافي «تقديري ان فتح بكافة اطرافها القابلة والرافضة للانتخابات ادركت ان مهمتها التصعيد بعد ان باتت الانتخابات قادمة لا محالة، والملفت للجميع ان دحلان من قيادات فتح القلائل الذي يخوض حملة للحركة ككل باعتراف نقاده من داخل فتح، مع انه ليس على القائمة الوطنية»

ويضيف ان «كونه بدأ الحملة الهجومية من الضفة الغربية حيث يقال عموما ان لا شعبية له فيها، له دلالة فهو ربما اراد توجيه رسالة ان له دورا قياديا سياسيا على مستوى فتح والوطن وليس قطاع غزة فحسب، لان رام الله هي العاصمة السياسية».

ويركز دحلان على مناشدة اعضاء وانصار فتح لوضع الخلافات جانبا «فالوقت ليس وقت العتاب والحساب» لان الامر «لا يتعلق بفتح وانما بمستقبل كل فرد من افراد الشعب الفلسطيني» وكل «الليبيراليين والديمقراطيين».

ويرى المحلل السياسي طلال عوكل انه ان «استمرت فتح في حملتها القوية، واستمرت في ضبط النفس والوضع الامني، يتوقع ان يتحسن وضعهم، وقد بدأت تظهر النتائج مع انسحاب مرشحين من فتح تقدموا كمستقلين لصالح المرشحين الرسميين وسط شعور بالخطر».

وافادت اخر استطلاعات الرأي ان هناك استقطابا في الشارع الفلسطيني بين «حماس» و«فتح» حيث توقعت ان تحصل فتح على 35 % من الاصوات مقابل 30 % لحماس.

واضاف عوكل انهم يستفيدون كذلك من «خطاب حماس المتناقض بشأن الموقف من اسرائيل، فهي مرة تتحدث عن مقاومة الاحتلال، ومرة عن التفاوض مع اسرائيل».

ولاحظ الباحث في الشؤون الاسرائيلية اشرف العجرمي ان «خطاب فتح الاخير موفق وواقعي يتميز بالاعتراف بالخطأ مع طلب اعطاء فرصة اضافية للاصلاح وخصوصا من الكوادر الشابة التي تحمل بذور التغيير في اعادة بناء الحركة المنقسمة على نفسها».

اعتبر ان مغادرة الكاتب الفلسطيني تمس بأمن الدولة

أولمرت يوقع أمرا يمنع أنطوان شلحت من مغادرة إسرائيل لعام كامل

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

تسلم الكاتب والناقد الأدبي أنطوان شلحت امس الثلاثاء أمرا يقضي بمنعه من مغادرة إسرائيل «لأسباب أمنية» لمدة عام كامل موقع من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة إيهود أولمرت، بصفته وزيراً للداخلية. وتسلم شلحت أمر منع خروجه من مكتب وزارة الداخلية الإسرائيلية في مدينة عكا، حيث يسكن.

وجاء في أمر المنع الذي وقعه أولمرت أنه «وفقا لصلاحياتي بموجب البند 6 لأنظمة الطوارىء للعام 1948 وبعد أن اقتنعت بوجود تخوف جدي من أن مغادرة أنطوان شلحت البلاد من شأنها أن تمس بأمن الدولة فإني أصدر أمرا بتمديد منع مغادرة البلاد حتى يوم 31 كانون الأول (ديسمبر) 2006».

وأضاف أمر المنع أنه يأتي «استمرارا لأمري منع مؤقتين صدرا ضد شلحت في يومي 18 و28 كانون الأول/ديسمبر وقع عليهما في حينه رئيس الوزراء أرييل شارون، باعتباره وزيرا للداخلية ، وذلك بعد فحص المواد التي تجمعت بخصوصه من قبل جهات الأمن ويظهر منها أن ثمة خوفا جديا بأن تلحق مغادرته للبلاد مسا خطيرا بأمن الدولة من خلال استغلال المغادرة لإجراء اتصال مع جهات معادية».

واوضح أمر المنع أنه تم الاطلاع على ردين على أمري المنع المؤقتين أرسلهما المحامي مروان دلال، من مركز (عدالة) بتوكيل من شلحت، و«أن هذين الردين لم يشتملا على ما يمكن أن يقوض ولو بقدر قليل صلابة وصدق المعلومات الاستخباراتية السرية التي كانت في صلب توصية الجهات الأمنية والتي بطبيعة الحال لم يتم تمريرها إلى السيد شلحت».

وكان مركز (عدالة) قد أكد في وقت سابق أنه يعكف على إعداد التماس للمحكمة العليا الإسرائيلية غايته «وقف التنكيل بالسيد شلحت وبحقوقه الدستورية من جانب أجهزة الأمن الإسرائيلية، عبر وزارة الداخلية الإسرائيلية».

وقال شلحت لـ«القدس العربي» إن هذا الأمر الصادر بحقه يندرج في حملة مخابراتية إسرائيلية على أصحاب الأقلام «هدفها منع التواصل مع امتدادنا الثقافي في الخارج»، مشيراً إلى أن تحقيقات مخابراتية طاولت مؤخرا عددا من الصحافيين في الداخل.

وأضاف أن هذه الحملة تبغي أيضا ترهيب الفلسطينيين في الداخل عشية الانتخابات البرلمانية في وقت تقوم فيه الأحزاب الصهيونية بغزو البلدات العربية بحثاً عن الأصوات ومحاولة ثني أهاليها عن التصويت للقوى الوطنية.

وتابع قائلا أنه «كان الأجدر بدولة تقول إنها ديمقراطية أن تمارس هذه الديمقراطية على الملأ بدلاً من ممارستها في الظلمات وعبر اللجوء إلى حجج أمنية ترفض الإفصاح عنها وهي بالتأكيد حجج لا مبرر لها على أرض الواقع».

عاهل الاردن يحذر من «تفريغ» القدس من سكانها المسيحيين

■ عمان ـ اف ب: حذر العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني امس الثلاثاء من «تفريغ القدس من سكانها المسيحيين العرب»، مؤكدا ان الاردن يعتبر القدس مدينة «الامل والسلام» لكل اتباع الديانات السماوية الثلاث.

وذكرت وكالة الانباء الرسمية ان الملك «حذر مجددا» خلال لقائه رؤساء مجالس اسقفية امريكية واوروبية عقب زيارتهم للقدس من «تفريغ القدس من سكانها العرب المسيحيين بسبب الهجرة المتزايدة».

واضافت انه دعا الكنائس الغربية الى «تشجيع السكان من العرب المسيحيين ودعمهم للبقاء في المدينة المقدسة حفاظا على اصالتها وهويتها».

وشدد الملك على «اهمية التنسيق والتعاون بين الكنائس في الاردن والاراضي المقدسة والكنائس الغربية وخصوصا الكنيسة الكاثوليكية وتنظيم لقاءات بينها للبحث في سبل مواجهة التحديات التي تواجه السلام والمدينة المقدسة».

من جهته، اعرب بطريرك اللاتين في الاراضي المقدسة والاردن ميشال صباح عن «تقديره لاهتمام» الملك و«رعايته للوجود العربي المسيحي في الاردن وكافة الديار المقدسة».

والهدف من زيارة الوفد الذي يضم 20 اسقفا اوروبيا وامريكيا للاراضي المقدسة، هو تسليط الضوء على اوضاع المسيحيين في الاردن والاراضي الفلسطينية.

تنويه لخبر مرشحة «وعد»

■ نشرت «القدس العربي» تصريحا للمرشحة للانتخابات الفلسطينية ماجدة البطش تحدثت فيه عن اجندة مشبوهة وشراء اصوات بالاموال.

وورد سهوا بالخبر «اتهمت البطش مرشحين من قائمة وعد بأنهم يشترون الاصوات بالاموال»، بينما الخبر الصحيح كان: اتهمت البطش (من قائمة وعد) مرشحين بأنهم يشترون الاصوات بالاموال.

«القدس العربي» تعتذر عن هذا الخطأ غير المقصود.